AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان

التقرير الإداري 2024

نيسان، 2025

مقدمة

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أبرز الأنشطة والإنجازات التي نفّذها وحققها ائتلاف أمان خلال عام 2024 كطاقم تنفيذي وحاكمية (مجلس إدارة، ولجنة الرقابة والتدقيق الداخلي). إذ تمكّن الطاقم التنفيذي من تنفيذ 95% من الأنشطة المخططة لعام 2024 بكفاءة عالية، وعمل الطاقم التنفيذي على وضع خطط عمل تتلائم مع الوضع القائم والمتمثل في استمرار حرب الابادة الجماعية على قطاع غزة والعدوان المستمر على الضفة الغربية، حيث حرصت أمان على تفعيل دور المواطنين والمجتمع المدني في تعزيز الرقابة والمساءلة المجتمعية في عملية توزيع المساعدات في قطاع غزة وركز على موضوع تعزيز نزاهة الحكم في الاستعدادية والاستجابة لحالات الطوارىء في فلسطين.

تقرير مجلس إدارة ائتلاف أمان لعام 2023

عقدت حاكمية أمان خلال عام 2024 أربعة اجتماعات لمجلس إدارتها، واجتماعاً لجمعيتها العمومية، وتمّ وضع مجموعة من التدخلات للعمل عليها بشكل مركّز خلال عام 2024، شملت:

- مناقشة والمصادقة على خطة عمل وموازنة أمان للعام 2024 مع توصيات عملية تتعلق بتطوير تدخلات أمان بشكل مستمر لتتلائم والواقع الذي يمر به شعبنا الفلسطيني.
- تعزيز التشبيك والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة.
- تكثيف التواصل مع الاطراف الرسمية وغير الرسمية لطرح رؤية امان حول ادارة الازمات والكوارث في فلسطين خلال عام 2025.
- الاستثمار في قرار الشفافية الدولية الذي يربط الاحتلال بالفساد وتطوير استراتيجية خاصة تطالب بمساءلة الاحتلال عن ممارسات فساد في ادارته لخدمات حيوية للفلسطينين وذلك من خلال التنسيق والتشبيك مع مؤسسات دولية خلال عام 2025.
- سبل وآليات التعامل مع التحديات التمويلية الجمة للعام 2025، نتيجة قرارات تجميد التمويل من قبل بعض الأطراف الدولية.

قام الطاقم التنفيذي بعكس هذه التوجهات على خطة عمله وبشكل خاص في:

- اجراء مراجعة لاستراتيجية امان للأعوام 2025-2027 وتطويرها باضافة تدخلات مرتبطة بكل من ادارة المساعدات الاغاثية، الاصلاح المالي والاداري في السلطة الوطنية، النزاهة السياسية في ادارة حالات الطوارئ، حوكمة القطاع الخاص، مساءلة الاحتلال على ممارسات فساد في ادارة خدمات تقدم للمواطنين.
- الاستمرار بتنفيذ حملات ضغط ومناصرة عبر الإذاعات المحلية، ومواقع التواصل الاجتماعي، بالتركيز على ضرورة وقف العدوان ومساءلة الاحتلال على حرب الإبادة اضافة الى عقد العديد من اللقاءات التنسيقية مع أطراف دولية ومحلية كجزء من عملية الضغط و إعداد وإصدار بيانات وأوراق موقف، ومراسلات للشبكات والمجموعات الدولية وغيرها.
- الاستمرار في إعداد مجموعة من التقارير الاستقصائية ذات العلاقة (الابتزاز والرشاوى عبر معبر رفح، وتوزيع المساعدات الإنسانية والإغاثية، وحماية المستهلك، ودور العشائر والمجموعات المحلية والجهات الرسمية في إدارة توزيع المساعدات).
- مثل ائتلاف أمان أمام المحكمة بخصوص القضية المرفوعة عليه من قبل مؤسسة ديوان الرئاسة خلال عام 2024 مرتين، حيث كان يتمّ تأجيل القضية في كل مرة لأسباب مختلفة، مثل الاستماع إلى الردود من أمان والنيابة العامة بعد كل جلسة.

على صعيد سُبل وآليات التعامل مع قرارات تجميد التمويل من قبل بعض الأطراف الدولية.

يواجه أمان تحديات جمة كغيره من المؤسسات في الحصول على التمويل وبشكل اساسي البرنامج الرئيسي، وقد قدمت الإدارة التنفيذية تقريراً خاصاً لأعضاء مجلس الإدارة حول التحديات ومقترحات تذليلها. وقد تبنى مجلس الإدارة هذه المقترحات لتنفيذها، وهو ما انعكس على تذليل كافة التحديات التي برزت وتم تأمين موازنة 2025 مع استمرار التحديات التمويلية للأعوام 2026-2027. كما نشط أعضاء من مجلس الإدارة في الاجتماعات التي عُقدت مع ممثلي الدول المانحة لائتلاف أمان، التي أسهمت بشكل كبير في تذليل هذه التحديات.

كما عقد فريق الادارة مجموعة من اللقاءات مع مؤسسات دولية مانحة وبلورة وتطوير مجموعة من المشاريع وتقديمها للممولين المفترضين وقد نجحنا في استكمال الموازنة المطلوبة لعام 2025 والتي تبلغ قرابة 2.7 مليون دولار وجزء من موازنة 2026.

أمان في المراحل النهائية لتوقيع اتفاقيتين تمويلينين مع الاتحاد الاوروبي و GIZ ليبدأ التنفيذ بعد منتصف 2025 وبقيمة اجمالية 600 الف يورو لعام ونصف.

تنفيذ التوجهات الاستراتيجية وخطة عمل عام 2024

في إطار التزامه بتنفيذ خطة العمل المعتمدة لعام 2024، أنجز ائتلاف أمان مجموعة واسعة من التدخلات المتنوعة، حيث تم تنفيذ نحو 95% من الأنشطة المقررة. ونظرًا للظروف الاستثنائية الناجمة عن حرب الإبادة الجماعية، تم تعديل بعض الأنشطة واستبدالها بأخرى انسجاما مع الواقع.

شملت هذه التدخلات تعزيز التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني، لا سيما في مجالات النزاهة السياسية ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى إعداد تقارير ودراسات ومؤشرات تناولت موضوعات مثل الفساد السياسي، والموازنة العامة، والقطاع الأمني، والهيئات المحلية، والخدمات العامة، والتعيينات، ودراسات مخاطر الفساد، والتقارير السنوية، واستطلاعات الرأي، إلى جانب تقارير متخصصة في إدارة مخاطر الكوارث والطوارئ في فلسطين وفي ادارة المساعدات الاغاثية وتقارير رقابية حول عملية الاصلاح. كما ركّز الائتلاف على تنفيذ برامج تدريبية لبناء القدرات، وتعزيز الوعي المجتمعي بمختلف القطاعات، إلى جانب إطلاق حملات ضغط ومناصرة، وتنظيم جلسات مساءلة وورش عمل، وإنتاج مواد تعليمية لدعم المؤسسات في دمج معايير النزاهة والمساءلة ضمن برامجها.

تدخلات أمان في غزة خلال 2024

استجابةً للتحديات الجسيمة التي فرضتها حرب الابادة المستمرة في غزة، اعتمدت أمان استراتيجية ذات شقين تهدف إلى تعزيز النزاهة والشفافية في تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وتعزيز التغيير الهيكلي طويل الأمد في ادارة الازمات. تمحورت هذه الاستراتيجية حول جانبين رئيسيين: أولًا، تشكيل الخطاب حول إدارة الأزمات من خلال إنتاج المعرفة وإعداد التوصيات السياسية، وثانيًا، تنفيذ تدخلات ميدانية تهدف إلى تعبئة المواطنين، وتعزيز الشفافية، ومحاسبة أصحاب السلطة.

تشكيل الخطاب حول إدارة الأزمات

أدركت أمان أهمية التأثير في النقاش العام حول النزاهة في إدارة الأزمات والحد من مخاطر الكوارث. في عام 2024، نظمت أمان مؤتمرها السنوي بعنوان "**النزاهة السياسية في إدارة الأزمات والكوارث في فلسطين**"، حيث جمعت أصحاب المصلحة الرئيسيين

لمناقشة استراتيجيات الإدارة الفعالة للأزمات وتعزيز النزاهة السياسية في أوقات الكوارث. تناول المؤتمر الأطر السياسية الوطنية، والتحديات التي تواجه الاستجابة للطوارئ، والدور الحاسم للحكم الرشيد في إدارة الأزمات.

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت أمان سلسلة من الأوراق التشخيصية والتحليلية حول القضايا الملحة في غزة، بلغ مجموعها **13ورقة**، تناولت مواضيع مثل دور وزارة الصحة في الإحالات الطبية، وتأثير النزاع على حماية المستهلك، والتحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة. وقد شكلت هذه الأوراق موارد أساسية للدعوة والمناصرة، حيث قدمت توصيات واضحة للتدخل العاجل من قبل الجهات المعنية.

تعزيز المساءلة والاستجابة للاحتياجات العاجلة

إلى جانب العمل على تشكيل الخطاب حول إدارة الأزمات، ركزت أمان على التدخلات الميدانية الفورية لضمان النزاهة والشفافية في تلبية الاحتياجات العاجلة وتعزيز المساءلة في الاستجابة الإنسانية:

1. **تقديم الدعم القانوني وزيادة الوعي المجتمعي**

لعب **مركز المناصرة والمساعدة القانونية (ALAC)** التابع لأمان دورًا حاسمًا في تقديم الدعم القانوني للأفراد الذين يواجهون صعوبات في الوصول إلى المساعدات الإنسانية. حيث تم تقديم **390استشارة قانونية** للمواطنين، بالإضافة إلى **90استشارة** للمرضى الذين يتلقون العلاج في مصر. كما نظّمت أمان **18جلسة تدريبية** لمنظمات المجتمع المدني ومجموعات المساءلة الاجتماعية، لتعزيز قدراتهم في مراقبة توزيع المساعدات وتعزيز مشاركة المجتمع.

2. **تطوير منصة رقمية لتعزيز شفافية المساعدات**

بالتعاون مع **منتدى التنمية الاجتماعية**، أطلقت أمان **منصة رقمية** تهدف إلى تحسين شفافية توزيع المساعدات الإنسانية. مكنت هذه المنصة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني من تتبع المساعدات في كل مرحلة من مراحل تسليمها، مما ضمن عملية توزيع شفافة وخاضعة للمساءلة، وشجّع على مشاركة أوسع من الجمهور في مراقبة عملية الإغاثة.

3. **الاستثمار في الشباب وتعزيز قدرات المجتمع**

من خلال **مدرسة النزاهة التابعة لأمان**، شارك **30شابًا وشابة من غزة** في برامج بناء القدرات لإدارة المساعدات الإنسانية بنزاهة. كما نظّم المشاركون **قمة الشباب**، وهي فعالية استمرت ثلاثة أيام وأصبحت واحدة من أبرز المبادرات الشبابية خلال الأزمة. تناولت القمة قضايا الشفافية والعدالة في إدارة المساعدات، وشجّعت الشباب على لعب دور نشط في تشكيل استجابة غزة للأزمة.

4. **التوعية الإعلامية والمبادرات الصحفية**

نظرًا لأهمية الإعلام في تشكيل الرأي العام وتحفيز العمل، أطلقت أمان **حملة إعلامية** بمشاركة **30صحفيًا من غزة**، قاموا بإنتاج **30مادة إعلامية** تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب، وضمان التوزيع العادل للمساعدات الإنسانية. كما ركزت المواد الإعلامية على قضايا مثل السوق السوداء للمساعدات، وتدمير البنية التحتية الصحية، والتحديات التي تواجه العاملين في المجال الإنساني في غزة.

5. **التواصل الجماهيري عبر الإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي**

بالإضافة إلى حملتها الإعلامية، نظّمت أمان **بثًّا إذاعيًا مباشرًا لمدة 6 ساعات** عبر **9محطات إذاعية** في غزة، حيث تم تناول الأزمة المستمرة، مع التركيز على تدمير النظام الصحي والحاجة الملحة للمساعدات الإنسانية. تم بث هذا البرنامج أيضًا عبر منصات التواصل الاجتماعي، مما وسّع من نطاق انتشاره وأثار نقاشات حول المساءلة، وأهمية الشفافية في توزيع المساعدات، ودور المجتمع المدني في ضمان الاستخدام الفعّال للموارد.

6. **المناصرة الدولية لتعزيز المساءلة**

لم تقتصر جهود أمان على التدخلات المحلية، بل قامت بتوظيف علاقاتها مع اطراف الدولية، بما في ذلك **منظمة الشفافية الدولية** والفروع الشريكة لها، لرفع مستوى الوعي حول انتهاكات حقوق الإنسان في غزة. ومن خلال تسليط الضوء على الانتهاكات للقانون

الدولي، سعت أمان إلى تحميل الجهات الفاعلة والمنظمات الدولية المسؤولية عن استجابتها الإنسانية، وحثها على اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية وشفافية.

على الرغم من التحديات الهائلة، أظهرت تدخلات أمان في غزة خلال 2024 نتائج ملموسة في تعزيز الشفافية والمساءلة والاستجابة الإنسانية. من خلال المزج بين تحليل السياسات، والتدخلات الميدانية، والمناصرة الإعلامية والدولية، ساهمت أمان في تمكين المجتمعات وتعزيز دور المجتمع المدني في مواجهة حرب الابادة.

في عام 2024، حقق ائتلاف أمان تقدمًا ملحوظًا نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية الأربعة، حيث أحرز إنجازات بارزة في تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في حوكمة القطاع العام، وحشد الدعم المجتمعي لمكافحة الفساد، وتعزيز قدراته المؤسسية وفقا للاتي:

الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة ونظم مكافحة الفساد في إدارة المال والخدمات العامة

في عام 2024، حقق ائتلاف أمان تقدمًا في تحقيق هدفه الاستراتيجي الأول. ركّز ائتلاف أمان على جهود تهدف إلى تعزيز نزاهة الحكم في المؤسسات العامة وذلك بتحصينها ضد مخاطر الفساد، من خلال تنفيذ برامج لتعزيز قدرات موظفي القطاع العام وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة في تقديم الخدمات، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المهمشة، مثل النساء والشباب. استندت هذه الجهود إلى تقارير تشخيصية قامت بتقييم مخاطر الفساد في بعض القطاعات، مثل المؤسسة الأمنية ووحدات الحكم المحلي، واخرى فحصت بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في تقديم الخدمات، مما أدى إلى تبنّي عدد من التوصيات من قبل المؤسسات المستهدفة. كما تم تنفيذ برامج تدريبية استجابة لهذه التوصيات، والتي جاءت بعضها نتيجة حملات مناصرة ومطالبات نفذها أمان بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، ومن أبرزها:

الإصلاحات الحكومية

عمل أمان على دعم إصلاحات تهدف إلى تحسين إدارة المال العام وتعزيز الشفافية والمساءلة في مختلف القطاعات. من أبرز الإنجازات التي تحققت والتي ساهمت تدخلات امان في تحقيقها الى جانب تدخلات من قبل مؤسسات شريكة:

- **إقرار الحكومة الفلسطينية الاستراتيجية الوطنية القطاعية لمكافحة الفساد(2030-2025**

في أكتوبر 2024، أقرت الحكومة الفلسطينية الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد للأعوام 2025-2030. حيث مارست أمان ضغوطا كبيرة لأعتمادها كإستراتيجية عبر قطاعية بشكل رسمي خلافا لما هو متبع في الاستراتيجيات السابقة من منطلق أن الحكومة هي المساءلة حول هذه الاستراتيجية، وليس فقط هيئة مكافحة الفساد، اضافة الى ممارسة ضغوط لتشكيل فريق وطني للاشراف على وتنفيذ خطة الاستراتيجية مما يضمن مشاركة أوسع من جميع القطاعات وتعزيز تنفيذ ورصد جهود مكافحة الفساد بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للحكومة.

- **ترشيد النفقات الحكومية** :في أبريل 2024، تبنّت الحكومة مجموعة من الإجراءات التقشفية لضبط الإنفاق، شملت تنظيم استخدام المركبات الحكومية، تقييد السفر الرسمي، وقف شراء الأثاث والمركبات الجديدة، والتأكد من أن جميع التعيينات تتم وفق معايير الشفافية والتنافسية.
- **توطين الخدمات الصحية:** أطلقت الحكومة خطة تهدف إلى تطوير البنية التحتية الصحية وإعادة تنظيم نظام التحويلات الطبية، بما يتماشى مع توصيات أمان لتعزيز كفاءة وعدالة تقديم الخدمات الصحية. وسوف تستمر حملات الضغط لتبني الحكومة لنظام تأمين صحي شمولي والزامي.

- **موافقة الحكومة في سبتمبر 2024** على منح بعض السلطات المحلية **صلاحية جمع ضرائب الممتلكات والغرامات.** هذه الخطوة، تنسجم مع حملات ضغط على الحكومة من قبل أمان ومؤسسات مجتمع مدني شريكة لإسناد وحدات الحكم المحلي في تحقيق الاستقلال المالي وتقديم خدمات أفضل للمواطنين.
- **معالجة الحكومة الفلسطينية لأزمة ديون محطات الوقود وحماية الأموال العامة:**

في يناير 2024، وافقت الحكومة الثامنة عشرة على توصيات لمعالجة ديون محطات الوقود والغاز المتعثرة، حيث تم ذلك خلال جلسة نظمتها امان بمشاركة ممثلي الاطراف ذات العلاقة الى جانب دعوة أمان لتشكيل لجنة للتحقيق في أسباب هدر المال العام نتيجة تراكم ديون هذه المحطات، والبحث عن آليات لاسترداد هذه الأموال، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الأزمة.

- **اتخاذ الحكومة الفلسطينية إجراءات لإنفاذ قانون أملاك الدولة ومنع التعديات:**

في أكتوبر 2024، أحالت الحكومة مشروع تعديل على المرسوم بقانون رقم (43) لسنة 2021 بشأن إدارة أملاك الدولة إلى رئيس الدولة، وتم نشر التعديل في الجريدة الرسمية، العدد 221. كما قررت الحكومة تشكيل لجنة لدراسة التقارير المتعلقة بالتعديات والانتهاكات على أراضي الدولة. تتماشى هذه القرارات مع توصيات أمان وشركائها بضرورة إزالة التعديات على أراضي الدولة وفقًا للقانون، وتنفيذ القرارات الصادرة ضد المخالفين، وضمان المساءلة عن هذه التجاوزات.

- **اتخاذ سلطة النقد الفلسطينية إجراءات لتعزيز الرقابة على شركات الصرافة في قطاع غزة:**

خلال الحرب الأخيرة في غزة، تم اتهام بعض شركات الصرافة باستغلال الأزمة لتحقيق مكاسب مالية، حيث لاحظ أمان أن هذه الشركات قامت بالتلاعب بأسعار الصرف، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية، وزاد من الأعباء الاقتصادية على السكان المتضررين. وفي استجابة لهذه المخاوف، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية، في 24 سبتمبر 2024، تحذيرًا لشركات ومحلات الصرافة من التلاعب بأسعار الصرف، كما حددت هامشًا بين سعر بيع العملات وسعر شرائها الفعلي على الشاشات العالمية، بهدف حماية المواطنين وخلق بيئة رادعة ضد الاحتيال والاستغلال.

- **وزارة التنمية الاجتماعية تعزز دورها في الإشراف على توزيع المساعدات في غزة:**

في 24 ديسمبر 2024، أصدرت وزارة التنمية الاجتماعية تحذيرًا لمؤسسات توزيع المساعدات في قطاع غزة التي لم تلتزم بملاحظاتها بشأن ممارساتها، مشيرة إلى إمكانية اتخاذ إجراءات قانونية بحق هذه المؤسسات بالتنسيق مع وزارة الداخلية الفلسطينية. وأكدت الوزارة التزامها بتنظيم دخول وتوزيع المساعدات لضمان حقوق المواطنين وتحقيق العدالة في إيصال الدعم الإنساني في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها القطاع. يتماشى هذا الإجراء مع توصيات أمان وشركائها وحملته الداعية إلى الشفافية والنزاهة في عملية توزيع المساعدات.

- **هيئة البترول الفلسطينية تعتمد لوائح تنظيمية جديدة لقطاع البترول:**

تم نشر نظام ترخيص وتصاريح البترول رقم 7 لسنة 2024، الصادر عن سلطة البترول العامة الفلسطينية، في العدد 221 من الجريدة الرسمية. يتماشى ذلك مع توصيات أمان بشأن تنظيم قطاع البترول في فلسطين، لا سيما دعوته إلى تطوير نظام خاص بسلطة البترول العامة يأخذ في الاعتبار خصوصيتها، بالإضافة إلى إعداد دليل إجرائي شامل لتطبيقه من قبل إدارتها وموظفيها لحمايتهم من الفساد.

- **تعزيز الحكومة للتعاون مع الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد:**

في 7 مايو 2024، أصدرت الحكومة الفلسطينية توجيهات لجميع الوزارات والهيئات الحكومية بضرورة التعاون الكامل مع ديوان الرقابة المالية والإدارية وهيئة مكافحة الفساد. يهدف هذا القرار إلى تعزيز الحوكمة والنزاهة والشفافية، إضافة إلى وضع معايير لاختيار وكلاء الوزارات على أساس التنافس. تتماشى هذه الإجراءات مع توصيات أمان لضمان النزاهة وتكافؤ الفرص في التعيينات العامة.

- **إجراءات الحكومة الفلسطينية لتنظيم الصناديق الخاصة وتعزيز فرص العمل:**

قررت الحكومة الفلسطينية مراجعة وتوجيه الصناديق التشغيلية والقروض وصناديق التعويض نحو القطاعات ذات الأولوية لدعم خلق فرص العمل. جاء هذا القرار استجابة لتوصيات أمان بشأن ضرورة إصدار قانون ينظم الصناديق الخاصة، لتوحيد مرجعيتها القانونية وحل إشكالية تعدد مسمياتها، بهدف تحسين استخدام المال العام وضمان توجيهه بفعالية لدعم التنمية وخلق فرص عمل.

- **إقرار مجلس الوزراء الفلسطيني سياسات لإدارة أراضي الدولة وموارد الأوقاف:**

قرر مجلس الوزراء، في 7 مايو 2024، مراجعة وتطوير معايير تخصيص أراضي الدولة، إلى جانب مراجعة آليات وإجراءات تأجير أراضي الأوقاف. يتماشى هذا القرار مع توصيات أمان بضرورة وضع سياسة وطنية لإدارة ممتلكات الأوقاف، وإصدار قانون موحد ينظم هذا القطاع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

- **إصدار قانون لتنظيم ضريبة القيمة المضافة:**

في ديسمبر 2024، أصدر رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، مرسومًا ينظم ضريبة القيمة المضافة، وذلك بعد حملة مناصرة طويلة قادتها عدة مؤسسات من المجتمع المدني، طالبت بإجراء تعديلات ضرورية على النظام الضريبي الفلسطيني لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية. جاء هذا القرار عبر المرسوم بقانون رقم (26) لسنة 2024، الذي يُعد أول قانون فلسطيني يحكم ضريبة القيمة المضافة، والتي تُفرض كضريبة غير مباشرة على الاستهلاك، تُطبق على السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، بحيث يتحمل المستهلك النهائي التكلفة النهائية. ويعتبر فريق المجتمع المدني لمتابعة شفافية الموازنة العامة أن إصدار هذا القانون خطوة هامة نحو إصلاح النظام الضريبي وتحسين الإطار القانوني للضرائب، كما أنه من المتوقع أن يُسهم في زيادة الإيرادات الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية.

على صعيد الحكم المحلي

عمل أمان على تعزيز قدرات وحدات الحكم المحلي لتلبية احتياجات المواطنين وتحسين مستوى الشفافية والمساءلة في تقديم الخدمات. ومن أبرز الجهود التي بذلها في هذا الإطار:

- **تدريب أعضاء 42 مجلسًا محليًا** ضمن مجالس الخدمات المشتركة في الضفة الغربية، لتزويدهم بالمهارات اللازمة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.
- **اعتماد أدلة النزاهة الصادرة عن أمان** من قبل المجالس المحلية، لتكون مرجعًا رئيسيًا في ضمان المساءلة في تقديم الخدمات.
- **إجراء دراسات على أداء مجالس الخدمات المشتركة**، شملت تحليل أنظمة النزاهة في مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتنمية بشرق بيت لحم والمجلس الأعلى لإدارة النفايات في بيت لحم والخليل، مما ساهم في تحسين الحوكمة داخل هذه المجالس.
- **تقييم نظام النزاهة في بلديتي بيتونيا ورام الله**، وإعداد مؤشر الشفافية لـ 17 مجلس خدمات مشترك في قطاعات مختلفة، مما ساعد في تقديم توصيات لتعزيز الشفافية تبنت البلديتين معظمها.
- في آب 2024، تعاون أمان مع **هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية ووزارة الحكم المحلي** لإطلاق برنامج جديد يهدف إلى دمج مبادئ النزاهة والمساءلة في عمل مجالس الخدمات المشتركة. ساعد هذا البرنامج في سد الفجوات في أنظمة الحوكمة وضمان نزاهة تقديم الخدمات للموظفين وتحسين الإشراف المؤسسي.

الهدف الثاني: تعزيز نزاهة الحكم وإخضاع الطبقة السياسية للمساءلة من أجل الصالح العام

أولى ائتلاف أمان اهتمامًا كبيرًا لهذا الهدف نظرًا لتأثيره العميق على نظام الحكم في فلسطين، واستمرار ظاهرة تغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة في عملية صنع القرار. وفي هذا السياق، قام الائتلاف بإعداد سلسلة من التقارير التشخيصية،

واطلاف العديد من اوراق الموقف والبيانات الصحفية على قوانين وقرارات تم اصداراها خدما للمصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة أعقبها تنفيذ عشرات الحملات للضغط والمناصرة من أجل تعزيز نزاهة الحكم.

واصل مرصد أمان مراقبة القرارات العامة وتحليل مدى توافقها مع المصلحة العامة، مع التركيز على قضايا مثل تعيين كبار المسؤولين، وتأثير المؤسسة الأمنية على الحياة السياسية وقراراتها، وتدخل السلطة التنفيذية في شؤون القضاء، إضافة إلى القرارات المتعلقة بالفضاء المدني والإعلامي وتضارب المصالح في قرارات مجلس الوزراء.

أبرز النتائج التي انسجمت مع توصيات ائتلاف أمان وحملاته وجهوده التنسيقية مع شركائه في المجتمع المدني:

1. أسفرت جهود الضغط والمناصرة التي قادها أمان عن تبني الحكومة الفلسطينية إصلاحات رئيسية على صعيد التعيينات في القطاع العام واخضعت مناصب عليا كمنصب الوكيل للمنافسة ضمن معايير وشروط محددة.
2. نتج عن هذه الجهود اتخاذ الحكومة، في جلستها الرابعة بتاريخ 2024/04/23، قرارًا بفرض التعيينات على أساس الجدارة في جميع المناصب العليا، لضمان أن يتم شغل هذه المناصب بناءً على معايير التنافسية والشفافية والمؤهلات. وعلى الرغم من استمرار وجود ثغرات في نزاهة هذه التعيينات الى أن هناك تقدم على هذا الصعيد ستعمل امان على البناء عليه في الاستمرار بالضغط لتشكيل لجنة جودة الحكم في فلسطين للإشراف على تعيينات الفئات العليا.
3. ساهمت جهود أمان بشكل مباشر في قرار الحكومة بوقف تمديد خدمة الموظفين الذين تجاوزوا سن التقاعد القانوني، بمن فيهم الموظفون المدنيون والعسكريون فوق سن 60 عامًا، والسفراء فوق سن 65 عامًا، والقضاة فوق سن 70 عامًا. أدى هذا القرار، إلى جانب وقف الاستثناءات المتعلقة بتمديد الخدمة، إلى تقليل تركّز السلطة بين المسؤولين الذين يشغلون مناصبهم لفترات طويلة، مما يتماشى مع رؤية أمان لتعزيز نظام حكم أكثر شمولية.
4. كما نجح أمان في دفع الحكومة لاعتماد قرار بوقف إعادة توظيف الموظفين الحكوميين المتقاعدين، إلا في حالات الضرورة القصوى، وبعد مرور عامين على الأقل من تاريخ تقاعدهم، مما عزز نزاهة وشفافية التعيينات العامة.
5. خصص ائتلاف امان مؤتمره السنوي لنقاش **"النزاهة السياسية في إدارة الأزمات والكوارث في فلسطين"**، والذي كشف عن غياب نظام شامل لإدارة مخاطر الكوارث. واستنادًا إلى توصيات المؤتمر، خاطب أمان رئيس الوزراء، داعيًا إلى تبني هذه المقترحات. ونتيجة لذلك، أحال رئيس الوزراء رسالة أمان إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، مما شكّل خطوة مهمة نحو تنفيذ هذه الإصلاحات الحيوية التي لا زلنا نرى انها بحاجة لعمل كثير ورؤية اكثر نضجا ووضوحا.
6. أثمرت جهود أمان المستمرة في تعزيز دمج المجتمع المدني في عملية صنع السياسات بصدور **قرار جوهري من مجلس الوزراء الفلسطيني في 2 أبريل 2024**، يلزم رؤساء الدوائر الحكومية بعقد مشاورات منتظمة مع منظمات المجتمع المدني لمناقشة القضايا الرئيسية التي تؤثر على البرامج الحكومية والمصلحة العامة. يتماشى هذا القرار مع دعوات أمان المستمرة لاعتماد سياسة منفتحة تجاه المجتمع المدني، وتعزيز الشراكة الحقيقية وصنع القرار التشاركي لضمان أن تعكس السياسات الحكومية احتياجات المجتمع الأوسع.
7. في عام 2024، نجح ائتلاف أمان وشركائه في الدفع نحو إصلاحات جوهرية عززت استقلالية القضاء. ففي 28 أبريل 2024، استجابةً لتوصيات الفريق الاهلي لاستقلال القضاء وحمايته، كلفت الحكومة الفلسطينية وزير العدل واللجنة الوزارية الدائمة للإصلاح بالإشراف على إصلاحات قطاع العدالة، بالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى، لضمان استقلال القضاء، وتحسين جودة الخدمات، ومعالجة الفساد في المنظومة القضائية، عبر مراجعة التشريعات وتطوير الإجراءات الإدارية والمالية والأدوات التكنولوجية لتعزيز الشفافية. كما نجحت الجهود في إقرار تعديلات قانونية رئيسية، حيث نشرت الجريدة الرسمية في 26 ديسمبر 2024 قانونين أساسيين: القانون رقم (24) لسنة 2024، الذي عدّل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001، مما جعل النظام القانوني أكثر كفاءة وسهولة في الوصول، والقانون رقم (25) لسنة 2024، الذي عدّل قانون التنفيذ رقم (23) لسنة 2005، مما قلل من فرص الفساد في تنفيذ الأحكام القضائية، بما يعزز نزاهة وشفافية المنظومة القانونية في فلسطين

الهدف الثالث: الحشد والتعبئة المجتمعية لدعم جهود مكافحة الفساد ومساءلة السلطة الحاكمة من أجل الصالح العام

يأتي هذا الهدف الاستراتيجي في إطار أهمية تعزيز عملية الحشد والتشبيك، سواء على صعيد مؤسسات المجتمع المدني، وائتلافاته، وشبكاته، أو على صعيد المواطنين بشكل مباشر وغير مباشر، وذلك في ظل تصاعد التحديات المرتبطة بنزاهة الحكم في فلسطين، وهو ما تطلب زيادة جهود ائتلاف أمان وعمله على قيادة جهود رفع الوعي المجتمعي لدى المواطنين حول أشكال الفساد، وأسبابه، وتأثيره، وكيفية الإبلاغ عنه، وذلك بعدة وسائل كعقد لقاءات توعوية مباشرة، والتشبيك وبناء وتعزيز التحالفات الحالية، واستثمار أكبر لمواقع التواصل الاجتماعي والإعلام، والمنشورات، والبرامج والمساقات التعليمية، واستقبال المتوجهين إلى مركز المناصرة والإرشاد القانوني في ائتلاف أمان، والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

رغم التحديات الناجمة عن الحرب في غزة والانتهاكات الإسرائيلية المتزايدة في الضفة الغربية، حقق ائتلاف أمان تقدمًا في تعبئة المجتمع وتعزيز الوعي بالمساءلة ومكافحة الفساد، ومن أبرز إنجازاته:

العمل مع مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين

- في إطار جهود أمان لتعزيز النزاهة والمساءلة، تم تنفيذ 80 مبادرة للمساءلة المجتمعية بمشاركة 2160 شخصًا بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، بهدف تعزيز الشفافية في إدارة الشأن العام. كما تم تطوير منصة "مسار غزة" الرقمية لمراقبة المساعدات الإنسانية، بالشراكة مع منتدى التنمية الاجتماعية. وسعيًا لحماية حقوق العمال، تم عقد 4 جلسات مساءلة مع صناع القرار حول حقوق العمال في غزة والضفة. إلى جانب ذلك، تم تنفيذ 25 مبادرة شبابية تناولت قضايا الشفافية في توزيع المساعدات والاستعداد للطوارئ، إضافةً إلى 50 مبادرة بقيادة طلاب المدارس لمراجعة المشاريع العامة وتعزيز الحوكمة في قطاع التعليم.
- وفي إطار تمكين الشباب، تم تنظيم 3 مدارس للنزاهة، مما أثمر عن 25 مبادرة مساءلة اجتماعية وقمتين للشباب. كما تم إطلاق حملة إعلامية حول النزاهة في توزيع المساعدات لتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن الفساد. ولتعزيز الاستجابة الطارئة، تم تشكيل 3 لجان حماية محلية في مراكز الإيواء لمراقبة العمليات الإنسانية، إلى جانب تدريب 40 شابًا وإصدار تقرير حول جاهزية السلطات المحلية للطوارئ، مما أسفر عن 3 جلسات مساءلة مع الجهات المعنية.
- وفي الضفة الغربية، كثفت أمان من تدخلاتها في مناطق الخليل وبيت لحم وشمال غرب القدس من خلال تنفيذ 36 مبادرة مجتمعية و24 إنتاجًا إعلاميًا. كما تم تنفيذ برنامج نادي النزاهة والمخيم لتعزيز الشفافية لدى 370 طفلًا، نتج عنه عقد جلستي مساءلة وإنتاج بودكاست حول الشفافية. وفي قطاع التعليم، تم تدريب 100 معلم على التدقيق الاجتماعي، مما مكّن 1500 طالب من تنفيذ 50 مشروع مراجعة اجتماعية.
- وعلى صعيد التوعية، تم تنفيذ 99 زيارة توعوية في 18 مؤسسة بالضفة وغزة، استهدفت 1961 مشاركًا، وأسفرت عن تلقي 126 بلاغًا عن شبهات فساد. كما تم تقديم 14 دورة تدريبية حول مكافحة الفساد لـ 406 مشاركين من مختلف الفئات. إعلاميًا، تم بث 11,720 إعلانًا إذاعيًا عبر 21 محطة، مما أدى إلى 764 استشارة قانونية و51 قضية فساد.
- وفي سياق حملات الضغط المناصرة، تم إطلاق عدة حملات بارزة، منها حملة خاصة بنزاهة توزيع المنح الدراسية ، وحملة في غزة حول نزاهة توزيع المساعدات، وحملة التصدي لانتهاكات قانون المستوطنات، وحملة ضغط لانهاء العمل بشرط السلامة الامنية وغيرها.
- على اثر حملات رفع الوعي وحملات الضغط والمناصرة قدم مركز المناصرة والارشاد القانوني 764 استشارة قانونية، واعتمد 51 قضية فساد، وحل 17 منها بنجاح، مع ارتفاع نسبة البلاغات المقدمة من النساء إلى 32%

تعزيز المساءلة الإعلامية

- على الرغم من التحديات، أطلق "أمان" مبادرة إعلامية لدعم الصحفيين في إنتاج تقارير صحفية مرتبطة بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد بالتعاون مع 38 صحفيًا من غزة والضفة الغربية، تم نشر 30 تقريرًا (17 صحفية و13 صحفيًا) تناولت مواضيع مثل توزيع المساعدات الطارئة، التحديات في الرعاية الصحية، وقضايا مثل المجاعة، القيود على السفر، وبيع الأدوية. كانت هذه التقارير تهدف إلى الدعوة لوقف إطلاق النار، توزيع المساعدات بشكل عادل، والمطالبة بالمساءلة عن الجرائم.
- في الضفة الغربية، نظم "أمان" جلستين تدريبيتين لـ 45 صحفيًا لتزويدهم بالمهارات اللازمة لاعداد تقارير صحفية مرتبطة بالفساد، والنزاهة في ادارة حالات الطوارئ. بعد التدريب، تم تلقي 14 اقتراحًا لتقارير صحفية، وتم اختيار ثمانية صحفيين لإنتاج محتوى يركز على استعدادات الطوارئ، وأمن المياه، والمساءلة في القطاع العام.
- بالإضافة إلى ذلك، نظم "أمان" تدريبًا متخصصًا لـ 12 منصة إعلامية حول "المسائلة المجتمعية في تعزيز فعالية القوات الأمنية والمجتمعات المحلية في الاستجابة للأزمات والطوارئ". أسفر ذلك عن اختيار ثلاث مبادرات تناولت استعدادات الطوارئ في جنوب نابلس، خدمات الطوارئ في قرى جنوب غرب الخليل، وبنية المياه التحتية في طولكرم، مما يعكس التزام "أمان" بتعزيز المساءلة والشفافية والمرونة من خلال جهود إعلامية لامركزية. كما تم إطلاق دعوة لمقترحات إعلامية بشأن "المساءلة المجتمعية في تعزيز فاعلية القوى الأمنية والمجتمعات المحلية في الاستجابة للأزمات". تم اختيار 3 مبادرات من بين 10 مقترحات، وهي:**الاستعداد للطوارئ في جنوب نابلس** –عبر إذاعة هوا نابلس. **الخدمات الطارئة في قرى جنوب غرب الخليل** –عبر إذاعة عالم إف إم. و**البنية التحتية للمياه في طولكرم** –عبر إذاعة كل الناس.
- كما أطلق أمان **154حلقة إذاعية**، إلى جانب إنتاج **مواد تلفزيونية مؤثرة**، ركزت على الحوكمة والشفافية وإدارة الأزمات، مما ساهم في نشر رسائل مكافحة الفساد على نطاق واسع. وأسهمت الشراكات مع **8محطات إذاعية**، وظهور أمان في **أكثر من 30 وسيلة إعلامية**، في توسيع نطاق حملاته المناهضة للفساد، وتعزيز وعي الجمهور ومشاركته.

تعزيز دور النقابات في جهود مكافحة الفساد

من خلال برنامج بناء القدرات على أدوات المساءلة المجتمعية، تمكن أمان من إشراك **14ممثلًا من النقابات والاتحادات**، مما أسهم في دمج معايير مكافحة الفساد في أنظمتهم الداخلية وهياكلهم التشغيلية. وعلى صعيد تعزيز الحوكمة داخل النقابات تم توقيع **مذكرات تفاهم وتعاون** مع **نقابة المحامين ونقابة المهندسين**. وعلى الرغم من تأجيل مذكرة التفاهم المخطط لها مع **نقابة الأطباء**، يظل أمان ملتزمًا بالسعي إلى شراكات مستقبلية لتعزيز جهوده في مكافحة الفساد.

الهدف الرابع: تطوير الأداء المؤسسي والتنظيمي لائتلاف أمان ورؤيته وشراكاته على كافة المستويات الوطنية والدولية والعربية:

سعى ائتلاف أمان في إطار تحقيق هدفه الاستراتيجي الرابع إلى تنفيذ برنامج طموح لتطوير قدراته التنظيمية، والإدارية، والبرامجية، ولتعزيز منظومة نزاهته الداخلية، بالإضافة إلى توسيع قاعدة مموليه المحتملين، وزيادة نشاطه على المستوى الدولي والإقليمي كبيت خبرة في مجال محاربة الفساد. فيما يلي أبرز الإنجازات التي تمّ إحرازها على هذا الصعيد:

أولاً: على صعيد بناء القدرات التنظيمية والمؤسسية:

- في إطار سعي ائتلاف أمان إلى تطوير إجراءاته وأدواته الإدارية والتنظيمية الداخلية لتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، وتمكينه من أداء وظائفه بكفاءة وفاعلية، والتكيف مع الظروف والاحتياجات المستجدة، تم العمل على مراجعة كافة الانظمة التي تحكم عمل أمان وتقديم توصيات لمجلس الإدارة بالتعديلات المطلوبة، وسوف يستمر العمل للانتهاء من تطوير كافة الانظمة بحلول نهاية العام 2025.

- قام الائتلاف بإدخال مجموعة من التحسينات لتعزيز إدارته وحوكمته الداخلية، تماشياً مع توصيات لجنة إعادة اعتماد عضويته كفرع وطني لمنظمة الشفافية الدولية (MAC). ومن بين هذه التحسينات، تعديل نظام مدة العضوية لأعضاء مجلس الإدارة، ما يسمح بولاية الأعضاء لفترات محددة. كما حصل ائتلاف أمان على شهادة إعادة الاعتماد من منظمة الشفافية الدولية بناءً على التقييم الشامل لقدراته التنظيمية والبرامجية.
- عمل الائتلاف على تعزيز فرص التطور الوظيفي وبناء القدرات لموظفيه، إذ شارك مختلف أفراد الطاقم في برامج تدريبية، ومشاركات محلية ودولية، أسهمت في تطوير أدائهم، وزيادة معارفهم بقضايا مستجدة ذات ارتباط بجهود محاربة الفساد، كالنزاهة السياسية ومحاربة الفساد السياسي، وتنمية مهاراتهم في إدماج النوع الاجتماعي في العمل. كما نظّم ائتلاف أمان دورة تدريبية متخصصة، تم فيها تدريب طاقم الائتلاف على الآليات الخاصة بإدماج النوع الاجتماعي في برامج وعمل المؤسسة.
- قام ائتلاف أمان، بهدف تحسين بيئة العمل، على استئجار نصف الطابق الثاني في نفس المبنى، وتجهيزه بالتقنيات الفنية المطلوبة لتعزيز الإنتاجية وتوفير بيئة صحية للعمل.

ثانياً: على صعيد العلاقة مع مجتمع المانحين:

عمل ائتلاف أمان بشكل حثيث على تعزيز علاقة الشراكة مع الممولين المحتملين، وتجنيد الموارد المالية الكافية لتمويل عملياته الحالية والمستقبلية، لتذليل التحديات التي نتجت عن تجميد بعض التمويل. ونجح الائتلاف من خلال علاقاته مع الشركاء الدوليين، والشراكات مع منظمات المجتمع المدني، والجهود المشتركة مع منظمة الشفافية الدولية في إبرام اتفاقيات تمويل جديدة على النحو التالي:

- تمّ إبرام اتفاقية تمويل مع الاتحاد الأوروبي بالشراكة مع مؤسسة مفتاح لتنفيذ مشروع مرتبط بفضاء المجتمع المدني بقيمة 89 ألف يورو تقريباً، لأربع سنوات ابتداءً من نيسان/أبريل 2024.
- تمّ إبرام اتفاقية تمويل جديدة مع مكتب الكومنولث والتنمية الخارجية (FCDO) بقيمة 1.1 مليون باوند لعامين تنتهي في آذار/مارس 2026.
- تمّت الموافقة على مشروع للرقابة المجتمعية على عملية الاصلاح الحكومية بقيمة 300 ألف يورو تقريباً، ابتداءً من منتصف عام 2025 ولمدة سنتين.
- تمّت الموافقة على مشروع إقليمي بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية بقيمة 160 ألف يورو، ابتداءً من منتصف عام 2024 ولمدة أربع سنوات حول استرداد الموجودات المتحصلة من جريمة الفساد.
- تمت الموافقة على مشروع بتمويل من GIZ حول تعزيز دور المجتمعات المحلية والمجموعات الشبابية في المساءلة المجتمعية بقيمة 300 الف يورو يبدأ منتصف 2025 ولمدة عام ونصف.
- تمّ تأمين 100٪ من موازنة أمان لعام 2025.

ثالثاً: على صعيد إنتاج المعرفة:

أسهم ائتلاف أمان خلال العام الحالي في توفير عشرات الأدبيات من تقارير، ودراسات، وأدلة عمل، لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، منها ما يلي:

استمر ائتلاف أمان في تطوير منصته الرقمية التي تحمل اسم "مرصد الفساد"، وتغذيتها بالمعلومات. وهي تعتبر أداة حيوية لرصد ومتابعة المتغيرات ذات الصلة بالسياسات المتعلقة بالنزاهة، ومكافحة الفساد، وإدارة المال العام.

أعد ائتلاف أمان خلال العام 2024 تقرير ظل حول تنفيذ فلسطين للهدف 16 من اهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى إعداد 53 تقريراً (منها 12 تقريراً أُعد من قبل الطاقم) رصدت واقع النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعات، والخدمات المختلفة، وقدمت توصيات هامة لصناع القرار الفلسطيني لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

رابعاً: الطاقم التنفيذي:

خلال عام 2024، بلغ عدد موظفي أمان 33 موظف وموظفة، منهم 5 موظفين بعقود مؤقتة انتهت بنهاية عام 2024، وعدد 2 استشاريين، 58% من العاملين هن من النساء، كما تشكل النساء 65% من فريق الادارة. وفي إطار خطة التوظيف للعام 2025، وفي ظل إقرار هيكلية ائتلاف أمان 2025 من قبل مجلس الإدارة؛ يتم العمل حالياً على إشغال 4 وظائف دائمة بدوام كامل وقد وردت في هيكلية 2025، وقد تم الاعلان عن 3 منها وفق النظام الساري لائتلاف أمان، أما الوظيفة الرابعة فسيتم الاعلان عنها لاحقاً وقت توفر التمويل لها مباشرةً. هذا ويتم العمل بالتوازي على التعاقد مع بعض الخبراء غير المتفرغين ضمن عقود المقاولة والاستشارة ، وذلك لدعم طاقم أمان التنفيذي في أعماله.

أمان يحصد جائزة التميز والابداع:

على ضوء دوره خلال فترة حرب الابادة الجماعية على قطاع غزة ودوره في المساءلة المجتمعية في الضفة الغربية، حصد ائتلاف أمان جائزة التميز والابداع التي تمنحها منظمة الشفافية الدولية سنويا. حيث تم تكريم امان خلال حفل خاص عقد عبر منصة تيمز.

أمان ينجح في تحصيل الدعم لمصادقة منظمة الشفافية الدولية على قرار يربط الاحتلال بالفساد

يعتبر القرار تاريخيا وسيكون له انعكاس كبير في تعامل منظمة الشفافية الدولية وفروعها مع الاحتلال ودوره في تعزيز الفساد، حيث اعتمد القرار بعد التصويت عليه من قبل الاعضاء وبعد جهود مضنية قادتها أمان لمدة ثلاث شهور خلال عام 2024.

أمان يمثل للمرة السادسة أمام القضاء في القضية المرفوعة ضده من قبل ديوان الرئاسة:

استمرت جلسات المحكمة المرتبطة بالقضية التي رفعتها مؤسسة ديوان الرئاسة على امان عام 2023 على ضوء نشر نتائج تقرير واقع النزاهة ومكافحة الفساد خلال مؤتمر خاص. حيث مثل امان خلال عام 2024 مرتين امام القضاء وخصص يوم 22 ابريل 2025 للجلسة السابعة.